

قائمة المعلومات الاساسية

منذ بداية أزمة النفايات في لبنان بتاريخ ١٧ تموز ٢٠١٥ تتعرض شركتا سوكلين وسوكومي وادارتاهما لانتقادات مستمرة وعدد من الاتهامات الباطلة والملاحظات المهينة حيال عملهما في لبنان ودورهما في هذه الأزمة.

في الأشهر الأخيرة، ومع انطلاق حملة "طلعت ريحتكم" الشعبية ونشوء "الحراك المدني" نتعرض الى انتقادات علنية واتهامات مفادها أننا نستفيد من جملة من الامتيازات من قبل الحكومات اللبنانية المتعاقبة منذ العام ١٩٩٣ حتى اليوم.

وكنا قد قررنا ألا نرد على كل هذه الادعاءات حتى الساعة لأننا، بصفتنا متعهدين، كنا نتوقع أن تقوم مختلف المؤسسات التابعة للحكومة اللبنانية باصدار التوضيحات اللازمة حيال الاتهامات التي تطال كلاً من سوكلين وسوكومي غير أنّ ذلك لم يتحقق، لذا يهّمنا أن نوضح ما يلي لكل من الشعب اللبناني والمجموعات اللبنانية الناشطة والاعلام المحلي والدولي:

١ – ثمة لغط كبير في المعلومات المتعلقة بالكميات الفعلية التي تتطلب اعادة تدوير وتسبيخ والنفايات الواجب التخلص منها ، ويهّمنا أن نوضح انه، وبحسب العقد الموقع بين شركة سوكومي والعميل، يقع على عاتق العميل موجب تأمين مساحات إضافية من الأراضي بهدف زيادة قدرة المعالجة. فلو كان العميل قد نفذ بنود العقد الموقع وأمن المواقع اللازمة لكان من الممكن تحقيق ما يلي:

أ – زيادة قدرة سوكومي على فرز النفايات المنزلية التي ارتفع حجمها حالياً من ١٧٠٠ طن الى ٣ آلاف طن.

ب – زيادة كميّة النفايات العضوية المسبّخة الى ٨٥٠ طن بدلاً من الـ ٣٠٠ طن التي يجري تسبيخها حالياً.

ج – زيادة القدرة على إعادة التدوير علماً أن قدرة الإستيعاب لإعادة التدوير المنصوص عنها في العقد الموقع مع سوكومي تبلغ ١٦٠ طناً، في حين أن مراكز سوكومي لاعادة التدوير تستقبل ٢١٦ طناً أي كميّة تفوق قدرتها الاستيعابية الحالية.

د – خفض كمية العوادم التي يجري طمرها الى ٦٩٠ طناً. في الوقت الحاضر تقوم سوكومي بطمر ٢٤٨٤ طناً من العوادم بسبب ارتفاع كمية النفايات العضوية التي لم يعد بالامكان معالجتها بسبب محدودية القدرة على المعالجة.

٢ - عندما قمنا بتوقيع العقد، أمّن لنا العميل موقعين هما الناعمة وبصاليم، إلا أنه، وبعد إجراء دراسة الأثر البيئي، خلّصنا إلى أن موقع بصاليم غير صالح، ما أدى إلى طلب سوكوني من الحكومة اللبنانية تأمين مواقع إضافية بهدف زيادة كميات النفايات المسبّخة وزيادة نسبة فرزها وإعادة تدويرها. وفقاً لمندرجات العقد الموقع، يتحمل العميل كامل المسؤولية لزيادة كمّية النفايات التي سيجري طمرها وذلك في حال الإخفاق في تأمين مواقع طمر إضافية:

ا - زيادة في حجم النفايات المنزلية

ب - زيادة في حجم المواد العضوية

ج - زيادة في حجم المواد القابلة لإعادة التدوير

د - زيادة في حجم العوادم للطمر

٣ - في ظلّ غياب خطة شاملة لإدارة النفايات على مستوى البلاد، لم تتمكن الحكومة من صياغة استراتيجية واضحة للمضي قدماً وتحقيق استدامة على صعيد عمليات إدارة النفايات اليومية. وبالتالي بات خيار الدولة اللبنانية محدوداً فما كان منها إلا أن مدّدت عقد سوكوني ومدّدت استعمال مطمر الناعمة بصورة مؤقتة وذلك لتفادي احتمال وقوع أزمة. وبالتالي، اجبرت سوكوني، بناءً على طلب من الحكومة اللبنانية وتماشياً مع موجباتها التعاقدية على تمديد عمليات مطمر الناعمة، علماً أنها فعلت ذلك وفقاً للمعايير والقواعد المعتمدة عالمياً لعملية الطمر.

٤ - وبسبب مناخ لبنان وجغرافيته وبنيته التحتية الحالية لم نشجع يوماً على اعتماد تكنولوجيا واحدة لإدارة النفايات. فنحن، رغم التزامنا كمتعهدين بالمتطلبات التي وضعها العميل، إلا أننا كنا دوماً من المحبّذين لاعتماد مجموعة من التكنولوجيات الممكن استخدامها وتكييفها مع المتطلبات المحلية في كل من:

أ - نوعية النفايات المحلية

ب - المعالجة الثانوية المتوفرة

ج - عدم توفر المساحات اللازمة للتخلّص من النفايات

٥ - يجب أن نشير إلى أن الحلول المؤقتة والقصيرة الأمد التي يقترحها بعض الناشطين البيئيين كالتغليف والتخمير والتسيخ بواسطة البراميل الكبيرة الحجم قد خضعت لتقييم خبيراننا الدوليين الذين يجزمون أنه، وبسبب كمية النفايات المنتجة اليومية، تعاني هذه الحلول من خطر فشلها في بعض الأحيان وخطر عدم قدرتها على الاستيعاب في أحيان أخرى

٦ - وقد قمنا، وعلى نفقتنا الخاصة وبمبادرة داخلية من شركتنا، بمجموعة من الإختبارات للحد من كمية النفايات المرسلّة الى المطمر كما اننا اتمنا مجموعة من دراسات الجدوى المتعلقة بتنفيذ هذه الحلول في لبنان. لكن للأسف، لم يتخذ العميل اي قرار بتحويل أي من التجارب والإختبارات المذكورة ادناه الى مشاريع متكاملة كما اننا لم ننتقل أي ردّ رسمي على مقترحاتنا. ومن ضمن النتائج التي توصلت إليها دراسات الجدوى هذه يمكننا الاشارة الى ما يلي:

أ - لقد قامت سوكوني بتنفيذ مشروع تجريبي وهو نفق للتسيخ يهدف الى زيادة كميات التسيخ، وقد تم بناؤه وتشغيله في عام ٢٠٠٧. وفي حال تنفيذه، لكان من شأن هذا المشروع المساعدة على التوصل الى معالجة ٧٥٠ طناً من النفايات يومياً أي ما يعادل ٣٥ بالمئة من نفايات بيروت الكبرى وجبل لبنان او حوالى ٥٠ بالمئة من نفايات بيروت الكبرى.

ب - في العام ٢٠١١ قامت سوكوني بهندسة مشروع تجريبي يزيد من قدرتنا على رفع معدلات الفرز وفعاليتها وفق آلية فرز جديدة ما يرفع معدل فرز النفايات العضوية عن غير العضوية من ٦٥ بالمئة الى ٩٥ بالمئة. كل ذلك كان من شأنه أن يزيد قدرتنا على رفع معدل استعادة المواد القابلة للتدوير من ١٠ الى ٢٠ بالمئة ويخفض بالتالي كمية النفايات المرسلّة الى المطمر.

ج - في العام ٢٠١٤، قمنا ببناء وادارة مشروع تجريبي لمصنع وقود مشتق من النفايات (RDF) وتجريبه وتشغيله. يقوم عمل المشروع على تحويل النفايات المؤلدة للحرارة الى وقود يمكن استخدامه في صناعة الاسمنت. وقد قام اقتراحنا على تنفيذ معملين على مقربة من معامل الاسمنت في شكا وسبلين ما يخفف اكثر فأكثر من كمية النفايات المرسلّة الى المطمر.

٧ - ان عقد سوكوني في ما يتعلق بفرز النفايات ينص على وجوب وجود ٣ خطوط للفرز، الا ان سوكوني قد قامت بمبادرة منها، وعلى نفقتها الخاصة، بتوسيع عمليات الفرز حتى وصلت الى ٨ خطوط وذلك للتعامل مع ازدياد كمية النفايات الواردة الى مواقع الفرز، اي بزيادة قدرها ضعفي ونصف ما ينص عليه عقدها مع الحكومة اللبنانية.

٨ - كما قامت سوكوني، وعلى نفقتها الخاصة، بشراء محوّل "غاز الى طاقة كهربائية" (GEG) تستخدمه في مطمر الناعمة. ينتج هذا المحوّل ما يكفي من الطاقة الكهربائية لادارة كل عمليات المطمر مما يخفف من اثر عملياتنا على البيئة. كما تمكنت سوكوني من تزويد القرى المحيطة بالمطمر بالطاقة الكهربائية المنتجة القرى الثلاث المحيطة بالمطمر التي جرى تزويدها بالطاقة هي عبيه وبعورته وعين درافيل وقد تمّ امدادها ب 0.5 ميغاواط من التيار الكهربائي مجاناً. وتجدر الاشارة الى ان رفع كمية الكهرباء المنتجة الى ٦ او ٧ ميغاواط تنتظر قراراً حكومياً.

٩ - يُدار مطمر الناعمة وفقاً للمعايير الدولية ويخضع العمل فيه الى تدقيق وتحقيق بيئي صارمين يضمنان عدم تأثر جغرافية المناطق المحيطة وجيولوجيتها وعدم تعرّض سكان القرى المحيطة بالمطمر لأي خطر امراض او عدوى بسبب التلوّث. وقد ورد كل ذلك في تقارير خبراء محليين وعالميين منتدبين من قبل الحكومة اللبنانية أوكلت اليهم مهام التدقيق في عمل المطمر.

١٠ - في ما يتعلق بالاتهامات التي مفادها أن السعر الذي تتقاضيه كل من سوكلين وسوكومي لطن النفايات مرتفع، فقد اثبتت المناقصة التي اطلقتها الحكومة اللبنانية في ٢٤ آب ٢٠١٥ ان اسعار سوكلين وسوكومي كانت وما زالت ادنى من كل الاسعار التي عرضها المشاركون في المناقصة، علما بأن عدد الخدمات التي يغطيها عقدنا الحالي تفوق تلك التي جاءت في دفتر شروط المناقصة.

باسكال نصّار

مديرة قسم التواصل والاعلام

سوكلين

تلفون: +961 1 587001 مقسّم 12500

البريد الالكتروني: pascale.nassar@sukleen.com